

الدائرة الأمنية غرصة عملياته التي لا تهدأ الأمن العام يتصدى للآزمات ويؤازر الإدارات

اعتاد الناس في الماضي على ان دور المديرية العامة للامن العام يقتصر على مهمات محددة كمنح جوازات السفر والاقامات وضبط المعابر الحدودية وسواها. خلال السنوات السبع الاخيرة، بدأت المديرية تنفذ مهمات جديدة كمكافحة المضاربة في سعر صرف الدولار واحتكار المواد الغذائية، مؤازرة فرق وزارة الاقتصاد، وغيرها عندما تقتضي الحاجة

الاقليمية والحدودية للتطورات العسكرية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الحوادث، جهود العديد واوضاع العسكريين وسواها. تقوم الدائرة لحظة بلحظة، اذا جاز التعبير، بمعالجة كل تلك المعلومات وتحليلها - وهنا بيت القصيد - ثم تنفيذ بها سعادة المدير العام للامن العام تمهيدا لتلقي قراراته في شأنها، ومن ثم العمل على تنفيذها مباشرة، او تعميمها على الجهات المعنية بها داخل المديرية او خارجها، ومتابعة تنفيذها مع تلك الجهات وافادته بالنتائج.

■ نسمع في الاعلام ان الدائرة الامنية تساعد او تؤازر وزارات او ادارات عامة في بعض مهماتها. هل يحق للامن العام تنفيذ مهمات من اختصاص وزارات او ادارات اخرى؟

□ بالتأكيد. يعلم الجميع ان المديرية العامة للامن العام تضم موظفي الضابطة العدلية. للتوضيح، نشير الى ان هناك نوعين من موظفي الضابطة العدلية: اول، يشمل موظفي الضابطة العدلية الذين يتمتعون باختصاص محدد يشمل صلاحية ملاحقتهم جرائم محددة حصرا، كموظفي مديرية الجمارك الذين يلاحقون الجرائم الجمركية فقط. ثان، يشمل موظفي الضابطة العدلية الذين يتمتعون باختصاص نوعي عام يشمل صلاحية ملاحقتهم كل انواع الجرائم من دون استثناء، كموظفي المديرية العامة للامن العام او المديرية العامة لقوى الامن الداخلي وسواهما. استطرادا، على هذا الاساس القانوني، للمديرية ايضا حق

مساعدة او مؤازرة اي وزارة او ادارة عامة، شرط ان يتم طلب ذلك منها من المرجع الصالح قانونا ووفقا للاصول، بعد موافقة المدير العام للامن العام على الطلب.

■ طالما القانون يسمح بذلك، لماذا لم يقيم الامن العام بمثل هذه المهمات منذ عشرات السنين؟

□ لاسباب تقنية فقط. للتوضيح، نقول ان عدد عسكري الامن العام في الماضي لا يتجاوز 3900 عسكري في اقصى حالاته. كما لم يكن لديه مراكز في كل الاقضية اللبنانية، وكان عدد مراكزه ضمن المدن قليل نسبيا. لذا كان هذا الواقع يتيح لنا القيام بالمهمات الادارية الاساسية فقط كاصدار جوازات السفر والاقامات، الاستقصاء، وبعض المهمات الامنية - العسكرية المحدودة، بحيث كنا نستعين بالجيش اللبناني، الاخ الاكبر لكل المؤسسات الامنية، في المهمات الامنية الكبيرة. ما حصل، انه عقب اطلاق اللواء عباس ابراهيم خطة تطوير المديرية وتحديثها بعد تسلمه سدة المسؤولية فيها، تضاعف عدد العسكريين في المديرية بفعل دورات التطوير المتلاحقة. كذلك تضاعف عدد مراكز الامن العام، واصبحنا متواجدين بكثافة في كل الاقضية اللبنانية، كما اقمنا مراكز عديدة في المدن والمحافظات اللبنانية كافة. بناء على ذلك، تضاعفت وتطورت بشكل كبير كل قدراتنا اللوجستية، التقنية، الامنية، وسواها. هذا الواقع جعلنا قادرين منذ خمس سنوات على القيام بالمهمات الامنية من دون الاستعانة باحد. ومنذ ثلاث سنوات تحديدا، اصبحنا قادرين

الدائرة الامنية في المديرية العامة للامن العام غرفة العمليات المركزية التي تتابع كل انواع التطورات، خصوصا مع الدوائر والمراكز الاقليمية، وتفيد المدير العام للامن العام بها، ثم تتلقى قراراته لتنفيذها مباشرة او تعميمها على الجهات المعنية. في موازاة مهماتها الدقيقة تلك، اسندت اليها خلال الفترة الاخيرة الكثير من مهمات مؤازرة وزارات وادارات عامة. كل تلك الملفات كان لـ"الامن العام" حوار شامل في شأنها مع رئيس الدائرة الامنية في المديرية العامة للامن العام العقيد هادي ابوشقرا، شكل جردة سنوية في خدمة الوطن والمواطنين.

■ ما ابرز مهمات الدائرة الامنية في الامن العام؟

□ هي غرفة العمليات المركزية للمديرية العامة للامن العام. كل مكاتب المديرية ودوائرها ترتبط بها، وهي تتبع اداريا الى مكتب المدير العام للامن العام. من ابرز مهماتها، على سبيل المثال لا الحصر:

• تلقي الاتصالات والوثائق والبرقيات الفورية من كل مكاتب الامن العام ودوائره ومراكزه. كذلك تتبادل المعلومات مع كل من غرفة عمليات قيادة الجيش، غرفة العمليات البحرية المشتركة، غرفة الاوضاع في القصر الجمهوري، المديرية العامة لقوى الامن الداخلي، المديرية العامة للامن الدولة، المديرية العامة للجمارك. كذلك مع سائر الاجهزة والمنظمات المدنية كال دفاع المدني، الصليب الاحمر والمراجع الخارجية وغيرها.

• المتابعة الدائمة مع الدوائر والمراكز



رئيس الدائرة الامنية في المديرية العامة للامن العام العقيد هادي ابوشقرا.

على مساعدة ومؤازرة اي وزارة او ادارة عامة تطلب منا ذلك. هذا ما يشهده اللبنانيون اليوم لناحية قيام الامن العام، على سبيل المثال، بمؤازرة كل من وزارة الصحة في ملف مكافحة وباء كورونا، مصرف لبنان في ملف مكافحة التلاعب بسعر صرف الليرة في مقابل الدولار، وزارة الاقتصاد في موضوع الاشراف على عملية توزيع المازوت، وغيرها الكثير من الملفات المشابهة. فنحن، كما يؤكد دائما المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم، اينما وكيفما وساعة ما يحتاجنا الوطن نلبي النداء.

■ اي دور للدائرة الامنية في مكافحة وباء كورونا، داخل المديرية او على صعيد الوطن؟

□ المديرية العامة للامن العام هي عضو في اللجنة الوزارية المكلفة متابعة ملف وباء كورونا، وقد عهد الي تمثيلها في اللجنة. بالتالي، كنا شركاء اساسيين الى جانب بقية الجهات التي تضمها اللجنة الوزارية في اقتراح واتخاذ كل الاجراءات اللازمة لمواجهة تلك الجائحة، خصوصا كون المديرية على تماس يومي مع كل فئات

دول العالم الى لبنان، مع اتخاذنا اقصى درجات الوقاية الصحية.

• قمنا بالتعاون مع دائرة الامن القومي في المديرية، في سياق مؤازرة وزارة الصحة العامة في مهمات وقاية المجتمع من الوباء، بتعقيم كل مخيمات الوافدين السوريين المنتشرة على مختلف الاراضي اللبنانية.

• اتخذنا تدابير استثنائية على الحدود البرية والبحرية، كحصر دخول اللبنانيين والسوريين خلال ايام محددة فقط بعد خضوعهم لكل اجراءات الوقاية الصحية. اما في المطار، فقد كنا جزءا من خطة متكاملة نفذتها كل المؤسسات الامنية والمدنية العاملة ضمنه.

• بدأنا منذ نهاية نيسان الفائت حملة تلقيح عسكري المديرية ضد وباء كورونا، عبر لقاحات متنوعة تسلمناها من وزارتي الصحة والداخلية. حتى الان تناول اكثر من ثلث عدد العسكريين جرعة اللقاح، والحملة مستمرة لتشمل الجميع تباعا.

■ ماذا عن دور الدائرة الامنية في مكافحة التلاعب بسعر صرف الليرة مقابل الدولار؟

□ جراء الوضع الراهن على هذا الصعيد، اتخذت اللجنة الوزارية المصغرة التي عقدت في السرايا الحكومية في 15 حزيران 2020، قرارا بانشاء غرفة عمليات مشتركة بين كل الاجهزة الامنية والعسكرية، مهمتها ادارة مكافحة اعمال المضاربة على الليرة اللبنانية في مقابل الدولار. اسندت رئاستها الى الامن العام وعهد الي ترؤسها. تمكنا من توقيف مئات الاشخاص، صرافين وغير صرافين، ممن ارتكبوا افعالا جرمية تضر النقد الوطني. على سبيل المثال، اوقفنا خلال الشهر الاول من انطلاق العمل فيها، 255 صرافا كانوا يخالفون القانون وسلمناهم الى القضاء المختص.

■ ماذا عن مؤازرتكم وزارة الاقتصاد والتجارة في ملف الاشراف على توزيع المحروقات؟

□ في هذا الاطار، تمحور دورنا في مؤازرة وزارة الاقتصاد والتجارة على

”
اللواء ابراهيم: اينما
الوطن نلبي النداء

المواطنين اللبنانيين والاجانب على السواء، وهي المعني الاول بملف المعابر الحدودية. من ابرز ما قمنا به في هذا الصدد كدائرة امنية، سواء داخل المديرية او على الصعيد الوطني، نذكر على سبيل المثال:

• قمنا بالتعاون مع الدائرة الصحية في المديرية باتخاذ كل اجراءات الحماية من الوباء سواء عبر تأمين الكمادات والمعقمات والمطهرات لكل العسكريين والمدنيين ضمن كل مكاتب المديرية ودوائرها ومراكزها وفي نظارة الامن العام للموقوفين موقتا، مع التشدد في موضوع التباعد الاجتماعي.

• خلال الفترة الاولى التي سبقت اقبال معظم مطارات العالم، قمنا بمرافقة كل اللبنانيين الذين تم اجلاؤهم من مختلف



الامن العام اصبح قادرا على مساعدة اي وزارة في اي مهمة.

الامن العام ضابطة عدلية ذات اختصاص نوعي وشامل

جميع خزانات الوقود الموجودة في لبنان (عددها 555 خزانا)، ورفعنا التقرير اليها.

هل من انجازات تمكنت من تحقيقها رغم الظروف الصعبة؟

تمكنا من تحقيق انجازات عدة ومتنوعة، منها:

• تطوير للبرامج والقدرات الامنية والتقنية ضمن الدائرة.

• توقيف شبكات تهريب اشخاص وبضائع بين لبنان وسوريا.

• تمكنا خلال اربعة ايام عقب انفجار مرفأ بيروت المؤسف وما نجم عنه من تدمير شبه كامل لمبنى دائرة امن عام مرفأ بيروت، من استحداث مقر جديد للدائرة في الكرنيتينا

القيام بالاشراف على عمليات توزيع المحروقات، سواء من المصافي الى الشركات او من الشركات الى محطات الوقود، للتأكد من عمليتي التسليم والتفريغ، فواكبنا خلال شهر واحد 1781 صهريج وقود. كما قمنا بهدف مكافحة جرائم احتكار المحروقات، بتسيير دوريات للكشف على مخزون محطات الوقود في مختلف المناطق اللبنانية. على سبيل المثال، اجرينا خلال شهر واحد 2647 كشفا على محطات وقود في مختلف المناطق، وقد كنا نلزم اصحاب المحطات الذين يخزنون المحروقات على بيعها الى المواطنين بالسعر الرسمي حتى نفاذ الكمية.

هل ثمة ملفات اخرى ساعدتم وزارات او ادارات عامة اخرى فيها؟

بالطبع. ملفات كثيرة من ابرزها:

• مؤازرة وزارة الاقتصاد والتجارة في ملف مكافحة غلاء الاسعار واحتكار المواد الغذائية.

• في سياق مؤازرتنا وزارة الطاقة انجزنا اخيرا بناء على طلبها جردة وكشفا على

وتجهيزه بالكامل، حيث انطلق العمل فيه صباح اليوم الخامس بعد الانفجار.

• اوقفنا شبكات منظمة كانت تنشط بحرا بين لبنان وقبرص، في مجال الهجرة غير الشرعية.

• في اطار ملف العودة الطوعية للوافدين السوريين الى بلادهم، نجحنا في اعادة اكثر من 21 الف مواطن سوري الى بلاده حتى تاريخ ظهور وباء كورونا وتوقف الملف مؤقتا بشكل قسري.

• بعد اقتراحنا مشروع بناء معهد تدريب خاص بالامن العام، وموافقة سعادة المدير العام اللواء عباس ابراهيم عليه، تمكنا

من تأمين ارض في الدامور قدمتها البلدية مشكورة، وبدأنا انجاز المشروع الذي سيضم مباني ومراكز تدريب تمتد على مساحة 15 الف متر. المشروع الذي انجز القسم

الاول منه لن يكلف الخزينة اللبنانية قرشا واحدا، بل سيتم انجازه بهبات من دول ومنظمات دولية وجمعيات مجتمع مدني

تندفع لمساعدتنا من جراء ثققتها الكبيرة بالمديرية العامة للامن العام وعلى رأسها اللواء عباس ابراهيم.

معك عالسمع

1717

دائماً بخدمتك!



المديرية العامة للامن العام